الحكومات الائتلافية في العراق وأثرها في الاستقرار السياسي

م . م . صابرين احمد مجيد

كلية القانون والعلوم السياسية–جامعة ديالى

الكلمات المفتاحية: الحكومة الائتلافية. الاستقرار السياسي. العراق

الملخص:

الحكومة الائتلافية في النظام السياسي هي حكومة تشكلها مجموعة من الأحزاب السياسية. إذ تعتبر الحكومات الائتلافية في العراق شكلاً من أشكال الحكومة، وذلك بسبب التزامها بتقاسم سلطة الدولة وجهودها للحد من التنوع العرقي والديني في البلاد. ولذلك يلعب الائتلاف الحكومي دوراً بارزاً في تحقيق الاستقرار السياسي كونه يمثل مختلف الفصائل المتواجدة في البلاد ويعمل على معالجة التحديات التي تواجه البلاد. ولذلك فإن مواجهة هذه التحديات تتطلب إدارة قوية وذكية بين كافة الأطراف لضمان قوة الوطن واستمرار فاعليته. علاوة على ذلك، لا يوجد نوع واحد من الحكومات الائتلافية، بل هناك نوعان من الحكومات الائتلافية. والتي تتمثل في الحكومات الائتلافية التنافسية والحكومة الائتلافية التوافقية والتي تنطبق على العراق في الوقت الحاضر آلا ان تشكيلها يرجع الى عوامل خارجية واجهها العراق والتي لها أثر كبير في تشكيل الحكومة العراقية الائتلافية، خاصة في فترة ما بعد 2003، وهو ما يعني: نهج التوافق، سواء ورد ذلك في الدستور العراقي أم لا، فهو خارج عن إرادة الشعب

المقدمة:

يعد نظام الحكم البرلماني من أكثر الأنظمة السياسية شيوعاً في دول العالم اليوم، حيث يختلف تطبيق نظام الحكم هذا باختلاف الطبيعة السياسية والاجتماعية والثقافية للدولة. تعد تعددية الأحزاب السياسية إحدى خصائص النظام البرلماني. في معظم الحالات، لا يتمكن أي حزب بمفرده من الفوز بأغلبية المقاعد في البرلمان، لذلك تشكل هذه الأحزاب تحالفًا، ما يسمى بالحكومة الائتلافية .وبالتالي فإن الحكومة الائتلافية هي حكومة مشكلة

من تحالف مجموعة من الأحزاب الملتزمة بهدف مشترك على الرغم من اختلافاتها الأيديولوجية. ملتزمون بتحقيق الاستقرار السياسي وتحقيق المصالح المشتركة.

اولاً: اهمية البحث:

تكمن اهمية البحث بمعرفة اهمية الحكومة الائتلافية في النظام البرلماني، ومعرفة العوامل المؤثرة في تشكيلها، وبيان مدى تأثيرها على الاستقرار السياسي في العراق.

ثانياً: مشكلة الدراسة :

تنطلق المشكلة من طرح مجموعة من التساؤلات:

1-معرفة نوع التعدية الاجتماعية في العراق.

2-معرفة مدى تأثير الثقافة السياسية على السلوك الانتخابي في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق.

3-معرفة طبيعة ونوع الحكومة الائتلافية التي تم تشكيلها في العراق

4-معرفة مدى استقرار الحكومة الائتلافية في العراق.

ثالثاً: فرضية البحث: انطلق البحث من فرضية مفادها ان طبيعة العوامل التي ساهمت في تشكيل الحكومات الائتلافية هي التي تدفع بتجاه الاستقرار او عدم الاستقرار الحكومي، لذا فأن اثر الحكومات الائتلافية في الاستقرار السياسي من عدمه متوافقاً مع العوامل التي انشأت منها الحكومة.

رابعاً: هدف البحث:

ان الهدف من هذا البحث هو تسليط الضوء على دور الحكومات الائتلافية في العراق ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، فضلاً عن العوامل المؤثرة في قيامها

خامساً: منهجية البحث:

اعتمدنا في بحثنا على المنهج المؤسسي في الإطارة الدستوري والقانوني، فضلاً عن الاستعانة في المنهج النظمي وهو عبارة عن وصف طبيعة النظام السياسي، باعتبار ان الحكومة في نظام البرلماني ناتجة عن تفاعل بين البيئة الاجتماعية، فضلاً عن الاستعانة بمنهج الوصفي التحليلي وهو عبارة عن وصف وتحليل لظاهرة معينة.

سادساً: هيكلية البحث:

تتألف هيكلية البحث الموسوم (الحكومة الائتلافية في العراق واثرها على الاستقرار السياسي) من مبحثين المبحث الاول تناولنا فيه ماهية الحكومة الائتلافية في العراق، وقد

وزع هذا المبحث الى ثلاث مطالب: خصص المطلب الاول مفهوم الحكومة الائتلافية في العراق، وتناولنا في المطلب الثاني عوامل تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق، أما المبحث الثاني فقد تناولنا فيه الحكومة الائتلافية في العراق ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي، فقد تم تقسيم المبحث الى ثلاث مطالب فقد تناولنا في المطلب الاول طبيعة النظام السياسي في العراق وفق دستور 2005،اما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه دور التداول السلمي للسلطة في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق. اما المطلب الثالث والاخير فقد تناولنا فيه دور الحكومة الائتلافية العراقية في تحقيق الاستقرار السياسي .جاءت الخاتمة متضمنة أهم التوصيات الرئيسية في هذا البحث.

المبحث الاول: ماهية الحكومة الائتلافية في العراق:

الحكومة الائتلافية في العراق، إذا أردنا توضيح ماهيتها، هي الحكومة التي تشارك فيها مجموعة من الأحزاب السياسية، في حال عدم تمكن حزب معين من الفوز بالأغلبية المطلقة من مقاعد البرلمان، ويمكن تشكيل حكومات ائتلافية وطنية عندما تعرض الدولة الى ازمات وطنية او مرورها في مدة ما بعد الحرب كما هو الحال في العراق بعد 2003 .

لذا سنقسم مفهوم الحكومة الائتلافية الى مطلبين، تناولنا في المطلب الاول مفهوم الحكومة الائتلافية اما المطلب الثاني عوامل تشكيل الحكومات الائتلافية في العراق .

المطلب الاول: مفهوم الحكومة الائتلافية في العراق:

اولاً: تعريف الحكومة الائتلافية :اذا اردنا ان نعرف الحكومة الائتلافية هي (حكومة مشكلة من حزبين سياسيين أو اكثر تدفعهم لذلك مصلحة سياسية او رؤية فكرية متقاربة، وربما يكون التحالف نتاج عن وضعية أملاها سياق سياسي مع اختلاف الشركات جذرياً في المرجعية الفكرية) .

وايضاً (بأنها هي الحكومة التي يتم تشكيلها نتيجة تحالف مجموعة من الاحزاب السياسية والفصائل التي تتنافس فيما بينها على الساحة السياسية([1]) .

وهنالك من عرف الحكومات الائتلافية في العراق بأنها (نظام حكومي تشكل نتيجة تحالف مجموعة من الاحزاب السياسية في العراق، اذ هدفت هذه التحالفات الى تشكيل اغلبية في البرلمان وتشكيل حكومة سياسية في البلاد) ([2]) .

وغالباً ما تتألف الحكومة الائتلافية في العراق من وزراء يمثلون احزاب وفصائل مختلفة لذا يتميز نظام الحكومة الائتلافية في التنوع الثقافي فضلاً عن التنوع السياسي فبعد سقوط النظام السياسي في العراق عام 2003 ([3]).

شهد العراق تشكيل حكومات ائتلافية والتي مثلت مختلف الاحزاب ومختلف الطوائف الاجتماعية في البلاد ([4]).

ثانيا: أنواع الحكومات الائتلافية في العراق :

ان تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق يقوم على التحالف السياسي والتوزيع الحكومي والتي تتشكل عن نتائج الانتخابات والتفاوض الذي يحدث بين الاحزاب السياسية المختلفة لذا فأن انواع الحكومات الائتلافية في العراق هي

اولاً: حكومة الائتلاف الوطنية: يتم تشكيل هذه الحكومة عن طريق تحالف واسع يجمع تحالف احزاب وتيارات سياسية مختلفة في العراق ،وأن الهدف من تشكيل مثل هذا النوع من الحكومات هو تمثيل مختلف التوجهات والفئات السياسية في عموم البلاد ، ومن اهداف هذا النوع من الحكومات هو العمل على تحقيق التنمية الشاملة والاستقرار في العراق ([5]).

ثانياً: حكومة الائتلاف البرلماني: أذ تعتمد هذه الحكومة على وجود احزاب داخل البرلمان ، وذلك من اجل تحقيق الاغلبية المطلوبة لتشكيل حكومة ، اذ يكون تشكيل هذه الحكومة مبني على نتائج الانتخابات البرلمانية في العراق.

ثالثاً: حكومة الوحدة الوطنية: وهي حكومة ائتلاف اذ تم تشكيل هذه النوع من الحكومة في اوقات الازمات السياسية او اي خطر خارجي يتعرض له البلاد او مرور البلاد في مشكلة اقتصادية او اجتماعية كبرى، اذ يكون الهدف من تشكيل هذهِ الحكومة هو السعي نحو تأمين توافق في العمل الحكومي، فأن الحكومة لا يكون غرضها الحصول على الاغلبية البرلمانية ولكن الحصول على ثقة الاغلبية الشعبية ([6]) .

رابعاً: حكومة الائتلاف القومية: وهي حكومة ائتلاف، اذ انها تشكل عن طريق تحالف بين مجموعة من الاحزاب ، والتي تتمثل من العرب والكرد والتركمان، اذ تهدف هذه الحكومة الى تحقيق التوازن بين المكون القومي في البلاد ([7]).

خامساً: الحكومة التوافقية ويطبق هذا النوع من الحكم في بعض البلدان الغير متجانسة اجتماعياً مثل العراق ولبنان، بمعنى يتم اعطاء الحكم بالتوافق فيما يتعلق في الامور السياسية لجماعات المتمايزة ،ويقصد بتمايز هنا هو الاختلاف في الاصول اللغوية والاثنية

والدينية، اذ تشكلت هذه الحكومة التوافقية في العراق بعد الاطاحة بنظام صدام حسين من اجل اعادة بناء العراق اذ تأسست هذه الحكومة على أساس المبادئ التي تم وضعها من قبل الامم المتحدة والتي هدفت الى تحقيق التعايش السلمي والاستقرار بين مختلف المكونات العراقية، وأن من ابرز المراحل الحكومة التوافقية في العراق هو تشكيل الحكومة الانتقالية في العراق عام 2004 ،وتشكيل الحكومة الوطنية في 2005، اذ ان هذه الحكومات تحتوي على ممثلين في مختلف الاحزاب والتيارات السياسية في البلاد، وبفعل التوترات السياسية والامنية التي مرت بها البلاد في تلك الفترة فقد عانت الحكومة التوافقية من تحديات عديدة لكنها تعتبر خطوة مهمة في بناء مستقبل مستقر ديمقراطي في العراق([8]).

خامساً: حكومة الائتلاف الطائفية: اذ تكونت هذه الحكومة جراء تحالف الاحزاب والتي تمثل طوائف معينة في العراق، مثل الشيعة والسنة،اذ ان هذه الحكومة تكون مستقرة عندما تكون الطائفة المهيمنة هي تشكل اغلبية السكان في البلاد.([9]).

المطلب الثاني: عوامل تشكيل الحكومات الائتلافية في العراق:

أن نشأت الحكومة الائتلافية في العراق هي ناتجة عن مجموعة من العوامل تفاعلت فيما بينها في ظروف معينة ادت تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق لذا يمكن تحديد هذه العوامل بما يلي:

اولاً: الانتخابات :

ان تشكيل الحكومات الائتلافية في العراق يعتمد على نتائج الانتخابات ،اذ تتخذ الاصوات التي يحصل الحزب التحالف اذ تمكنه هذه الاصوات من تشكيل حكومة في العراق.

ثانيا: الأزمات:

تعمل الازمات السياسية والاجتماعية وحتى الاقتصادية التي تعرضت لها البلاد ،الى دفع الاحزاب السياسية الى التعاون فيما بينها من اجل تشكيل حكومة لمواجهة هذه الازمات والتي تعرضت لها البلاد ([10]).

ثالثاً: الايدلوجية:

يلعب الانتماء الايدلوجي الى تجميع الاحزاب السياسية ذات التيارات المتشابهة في القوى الائتلافية ([11]).

رابعاً: مصالح الحزب:

لعبت مصلحة الزعامات الحزبية في العراق دور فعال وكبير في تشكيل الحكومة الائتلافية من اجل تحقيق مكاسب سياسية في العراق .

خامساً: الضغط الدولي:

يلعب الضغط الدولي دور كبير في تشكيل الحكومة الائتلافية، فعندما تدخلت القوات الامريكية في تشكيل الحكومة الانتقالية في البلاد، فضلاً عن ذلك من اجل التفاوض بين الاطراف، و تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد([12]).

سادساً: العامل الاجتماعي:

يعتبر العامل الاجتماعي من العوامل التي لها دور فعال في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق، وذلك من خلال تمثيل الفئة المهمشة في المجتمع والمشاركة السياسية، خاصةً عندما كانت المشاركة السياسي للشعب منعدمة في ظل النظام السابق، لذا فأن العامل الاجتماعي يلعب دور فعال وذلك من خلال ما يلي:

اولاً: التشجيع على المشاركة السياسية للفرد: آن العامل الاجتماعي له دور فعال في تشجيع المواطنين على المشاركة السياسية وصنع القرار الديمقراطي في العراق ،وهذا بدوره يعزز الاستقرار السياسي في البلاد

ثانياً: الوساطة والتوافق: يعتبر العامل الاجتماعي محور الوساطة والتوافق بين مختلف الاحزاب السياسية والفئات المختلفة في العراق، مما يساهم في تشكيل الحكومة الائتلافية ،وهذا بدوره يعكس تنوع المجتمع ويلبي مختلف احتياجاتهُ .

فضلاً عن دور العامل الاجتماعي على خلق شبكة علاقات وتواصل وثيقة في المجتمع المدني، اذ يستطيع من خلالها العمل على تمثيل اراء الفئات المهمشة في عملية صنع القرار السياسي في العراق ([13]).

سابعاً: الوعي السياسي:

يعتبر الوعي السياسي من اهم العوامل التي من خلالها يتبين الفرق السلوكي والوظيفي والبنائي الى الانظمة السياسية، اذ انهُ البيئة الثقافية للنظام السياسي ،اذ يعتبر الوعي السياسي العراقي والذي يتمثل بالثقافة السياسية والتي كانت منعدمة في النظام السابق، ودورها الفعال في تحديد القيم السلوكية والقيم الادراكية لدى المواطن العراقي، والتي يبنى عليها الموقف من النظام السياسي، اذ ان الوعي السياسي هو احد مكونات النظام السياسي في العراق

،اذ تبرز اهميتهُ بشكل واضح في النظام البرلماني العراقي، كون ان النظام البرلماني من اكثر الانظمة تأثيراً في الواقع الثقافي للمجتمع. اذ ان الحكومة تعتبر اكثر مؤسسة تتأثر في الواقع الثقافي ،وذلك من خلال التأثير المباشر على الاحزاب السياسية والتي تؤدي دور كبير في تحديد طبيعة الحكومة في العراق، لذا فأن التأثير العام الثقافي في تشكيل الحكومات الائتلافية في العراق يكون من خلال تطوير ثقافة المجتمع العراقي على المستوى السياسي ،لاسيما العلاقة بين الثقافة الفرعية والشاملة مما يؤثر ذلك على سلوك المجتمع السياسي لفرد العراقي ([14]).

ثامناً :التعددية الحزبية :

تساهم التعددية الحزبية بشكل مباشر على نوع الحكومات المشكلة خاصتاً في النظام البرلماني، اذ يقصد بتعددية الحزبية هو وجود اكثر من حزبين مؤثرين في العملية السياسية ،اذ ان هذه التعددية الحزبية تختلف في العديد من الجوانب منها، التعددية الحزبية التي تكزن من خمسة احزاب، هي غير التعددية التي تكون اكثر من العدد اعلاه، وذلك لما لهُ من تأثير كبير على نوع الحكومة والتي في الغالب حكومة ائتلافية، فضلاً عن تأثيرها على الانسجام والفاعلية والاستقرار والذي يؤثر على طبيعة العلاقة بين المؤسسة التشريعية والتنفيذية، لذا فبفعل التعددية الحزبية في العراق تمكنت الحكومة الائتلافية ان تعكس مصالح واراء متنوعة في المجتمع العراقي، فعند وجود اعداد من الاحزاب تتمثل في حكومة والتي بدورها تمثل مختلف الاطياف الثقافية والسياسية والاجتماعية([15]).

فضلاً عن ذلك ان الحكومة الائتلافية في العراق استطاعت ان تعمل على تحقيق التوازن والاستقرار داخل الحكومة الائتلافية، وذلك عندما تساهم احزاب مختلفة في الحكومة الائتلافية، الى التوصل الى التوافقات والتسويات، للحفاظ على استقرار الحكومة وتجنب الانقسام السياسي في البلاد.

اذ ان الحكومة الائتلافية في العراق عملت على تعزز الديمقراطية والشفافية اذ يتم تمثيل مختلف الآراء، والعمل فتح المجال للحوارات المفتوحة بين الاحزاب المشاركة في الحكومة الائتلافية، باختصار تعتبر التعددية الحزبية في العراق هي احدى العوامل الاساسية والتي ساهمت في تكوين الحكومة الائتلافية في العراق، والتي تمثلت بأنها تحضي بشعبية كبيرة في في العراق ([16]).

تاسعاً: العامل الدستوري:

يعتبر العامل الدستوري عامل مباشر في تكوين الحكومة الائتلافية في العراق، اذ انها تتبع النهج التوافقي كعرف سياسي، ففي نظام الحكم السياسي في العراق، يعتبر يكون العامل الدستوري هو الاساس في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق، اذ هي ناتج عن الانتخابات البرلمانية في العراق، لكن في حالة عدم حصول حزب على الاغلبية في البرلمان فأنه يلزم على الاحزاب التعاون مع بعضها البعض لتشكيل حكومة ائتلافية، لذا فأن العامل الدستوري يلعب دور حيوي في تشكيل الحكومة العراقية من خلال ما يلي:

اولاً: تشكيل ائتلاف: يتم تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق وتعيين الوزراء، من قبل الاحزاب السياسية بعد التوصل الى الاتفاق النهائي ووفقاً للاتفاقيات المبرمة بينهم.

ثانياً: الحصول على ثقة البرلمان : يجب على الحكومة ان تحظى على ثقة البرلمان ويتم ذلك من خلال التصويت على برنامجها الحكومي([17]).

ثالثاً: استشارة رئيس الحكومة: من الطبيعي ان يتم استشارة رئيس الحكومة في تشكيل الحكومة الائتلافية ،اذ يتعين على المسؤول تحديد الحزب الذي هو الافضل في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق([18]) .

باختصار يمكن ان يعتبر العامل الدستوري في العراق ،هو أليات خاصة في تشكيل الحكومة الائتلافية ، قد تشمل القانون الذي يحدد كيفية تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق ومدى استمراها، وطرق حل النزاعات بين الاحزاب الشريكة في العملية السياسية([19]).

المبحث الثاني: الحكومة الائتلافية في العراق ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي

أن الحكومة الائتلافية في العراق تلعب دور فعال في تحقيق الاستقرار السياسي ، اذ انها تمثل مختلف الاطياف السياسية والمكونات المجتمعية في العراق، اذ يمكن لهذا النوع من الحكومة العراقية، ان يعزز الوحدة الوطنية والعمل على تقديم حلول شاملة لازمات السياسية والاجتماعية والتي تواجه العراق في ذلك الوقت، لذا فأن تحقيق الاستقرار السياسي في العراق يتطلب جهود فعالة ومستمرة وجود تعاون مشترك بين جميع الاطراف من اجل تحقيق المصالح المشتركة في البلاد ، لذا قمنا بتقسيم المبحث الى ثلاث مطالب ، المطلب الاول تناولنا فيه طبيعة النظام السياسي في العراق وفق دستور 2005 ،اما المطلب الثاني فقد تناولنا فيه انعكاسات الحكومة الائتلافية على التداول السلمي للسلطة، اما المطلب الثالث والاخير فقد تناولنا فيه دور الحكومة الائتلافية العراقية في تحقيق الاستقرار السياسي.

اولاً: المطلب الاول : طبيعة النظام السياسي في العراق وفق دستور دستور 2005.

اولاً: بعد سقوط النظام السابق على يد القوات الامريكية عانت البلاد من فراغ سياسي وامني واداري عدة شهور، اذ قامت السلطات الامريكية في تعيين (بول بريمر) حاكم مدنيً للبلاد، اذ اطلق علية المدير الاداري لسلطة الائتلاف المؤقتة، اذ انهُ اصدر جملة من القرارات منها حصر جميع السلطات الحاكمة والتي تتمثل في السلطة التشريعية والسلطة التنفيذية والسلطة القضائية بيده وبقى بول بريمر يمارس سلطاتهُ حتى 28 حزيران 2004 وهو التاريخ الذي تم تشكيل فيه حكومة مؤقتة في العراق([20]).

فقد حدد قانون ادارة الدولة العراقية المؤقتة ،اذ ان المرحلة الانتقالية تبدأ من 30 حزيران 2004، اذ تم تشكيل حكومة انتقالية ذات سيادة عامة والانتخابات عن طريق الجمعية الوطنية الانتقالية عن طريق الاقتراع الديمقراطي ،حتى يتم تشكيل حكومة عراقية منتخبة بموجب الدستور الدائم بمدة اقصاها في 31 كانون الاول 2005([21]).

ثانياً: اذ تشكلت حكومة عراقية وفق دستور جديد، اذ نص الدستور العراقي على ان جمهورية العراق، هي دولة اتحادية، ذات سيادة كاملة، نظام الحكم فيها، نيابي، برلماني، ديمقراطي، اذ تتألف السلطات من اطار وظيفي واطال بنيوي :

اولا: الاطار البنيوي للسلطات الحاكمة:

اولا السلطة التشريعية تتألف من مجلسين

اولاً : مجلس النواب : اذ يتألف من عدد، من الاعضاء مقعد واحد لكل مائة الف من الشعب العراقي، اذ يشترط لعضوية مجلس النواب ان تتوفر فيه شروط، والتي تتمثل ان يكون عراقي الجنسية من ابوين عراقيين، اذ يتم انتخابهم بطريقة الاقتراع العام السري المباشر([22]).

ثانياً : مجلس الاتحاد: يمثل هذا المجلس الأقاليم أيضا المحافظات العراقية ، اذا يتم تنظيمه بقانون يسن، بأغلبية أعضاء مجلس النواب.

ثانياً: السلطة التنفيذية: اذ تتألف من رئيس الجهورية ومجلس الوزراء.

اولاً: رئيس الجمهورية: اذ يعتبر رئيس الجمهورية هو رمز الدولة، ورمز سيادتها اذ يشترط لمرشح رئيس الجمهورية ،ان تشترط به جملة من الشروط هي:

-ان يكون عراقي الجنسية، من ابوين عراقيين([23]).

-تم الاربعين ،من عمره.

-ذو سمعة حسنة ومشهود له بالنزاهة، والعدل والاخلاص للبلاد

-غير محكوم عليه بجريمة مخلة لشرف والاخلاق.

ثانياً : مجلس الوزراء: اذ يكلف رئيس الجمهورية الكتلة النيابية الفائزة بالانتخابات، بتشكيل حكومة خلال 15 يوم تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية العراقية.([24]).

ثالثاً: السلطة القضائية: تتألف السلطة القضائية من مجلس القضاء الاعلى و المحكمة الاتحادية العليا.

ثانياً الاطار الوظيفي الى المؤسسات الرسمية في العراق:

اولا: السلطة التشريعية:

-مجلس النواب : اذ يختص مجلس النواب بسن القوانين الاتحادية في البلاد.

-اذ يختص برقابة على اداء السلطة التنفيذية.

-اذ يختص بمهام انتخاب رئيس الجمهورية.

-تنظيم عملية المصادقة: على المعاهدات والاتفاقية الدولية.

-الموافقة على تعيين كل من السفراء: وأعضاء محكمة الادعاء العام : ورئيس اركان الجيش : ورئيس جهاز المخابرات:

-اعفاء رئيس الجمهورية في حالة الخيانة العظمى وانتهاك الدستور العراقي.

-سحب الثقة من احد الوزراء ويعد مستقلاً .

-مجلس الاتحاد: اذ يتولى مهام الاقاليم في البلاد ([25]).

ثانياً: السلطة التنفيذية والتي يترأسها رئيس الجمهورية:

اصدار العفو الخاص على المحكومين.

المصادقة على الاتفاقيات والمعاهدات.

المصادقة على القوانين التي يسنها مجلس النواب، و منح الاوسمة والنياشين.

قبول السفراء.

اصدار العملة في ا لبلاد.

هو القائد العام للقوات المسلحة لأغراض التشريفية([26]).

ثانياً: مجلس النواب: يمارس صلاحيات منها

تخطيط وتنفيذ السياسة العامة في البلاد

اقتراح القوانين

اعداد الموازنة العامة في البلاد

التفاوض بشأن المعاهدات والاتفاقيات الدولية([27]).

ثالثاً: السلطة القضائية: القضاء مستقل لا سلطان عليه تتولى السلطة القضائية مهمة حل النزاعات في البلاد ([28]).

المطلب الثاني: دور التداول السلمي للسلطة على تشكيل الحكومات الائتلافية في العراق

يقصد بتداول السلمي على السلطة في العراق هو وجود أليات، اذ يتم الانتقال من خلالها من منصب سياسي الى منصب سياسي اخر ، سواء ان هذا المنصب يشغله رئيس جمهورية او رئيس وزراء في العراق، وتتم هذه العملية وفق ألية انتخابات حرة، ونزيهة، وتكون تحت أشراف قضائي مستقل، وبوجود شفافية تحد من ظاهرة الفساد واستغلال النفوذ العام والتضليل، في العملية الانتخابية في العراق([29]).

اذ توجد أليتين رئيسيتين لانتقال السلطة السياسية في العراق ،سواء كانت من شخص الى اخر، او من مجموعة من الاحزاب الى اخرى، بمعنى هنالك طريقتين لتداول، الأولى التداول بطريقة سلمية، تكون وفق ارادة الناخبين العراقيين،اما الطريقة الثانية تكون بطريقة العنف، بمعنى انها تجبر شاغل المنصب على التخلي عن منصبه، اذ يرتبط التداول السلمي للسلطة وجود تعددية في السلطة، وهذا بدوره يسمح الى تنافس هذه الاحزاب فيما بينها من اجل الاستيلاء على السلطة، وهذا من سمات الديمقراطية التي يهدف تطبيقها في العراق ([30]).

اذ تقوم هذه الديمقراطية على التجاوب الحر، بين الدولة والشعب، وينذرع الشعب، بضمانات دستورية، تساعدها على الحول دون هدر الحكومة العراقية الى حرية هذا التجاوب لذا فأن الحكومة العراقية التي تشكلت بعد عام 2003 لم تتشكل وفق النص الدستوري، اذ انها تشكلت نتيجة التوافق بين الزعمات السياسية والدينية، فضلا عن التدخل الخارجي الذي ساهم في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق خاصتا ان العراق كان يمر في وضع امني واستقراري غير مستقر ([31]).

المطلب الثالث: دور الحكومة الائتلافية العراقية في تحقيق الاستقرار السياسي

كما نعلم ان الحكومات الائتلافية في العراق، هدفها الاسمى هو تمثيل مختلف الفئات والاحزاب السياسية، في الحكم، اذ يعتبر الاستقرار السياسي هو الهدف الاسمى الى الحكومة العراقية، اذ يمكن للحكومة الائتلافية العراقية ان تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي وذلك من خلال تحقيق التوازن ، والتعاون ، من خلال اتخاذ القرارات التي تلبي احتياجات المجتمع العراقي وتعزز الوحدة الوطنية في البلاد ([32]).

اذاً ان الحكومات الائتلافية في العراق اعتمدت في تشكيلها على تحالف مجموعة من الأحزاب وهذا بدوره يمكن ان يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي من خلال ما يلي:

اولاً: تحقيق التوافق والتعاون: اذ يتطلب تشكيل الحكومات الائتلافية في العراق، على التعاون والتوافق، بين الاحزاب التي تشارك في حكم البلاد، وهذا بدوره يقلل الصراعات السياسية ويعزز الاستقرار وهذا يعني ان جميع القرارات يتم اتخاذها بشكل مشترك، تعمل على تقليل الانقسامات السياسية، فضلاً على تحقيق الوحدة الوطنية في البلاد([33]).

ثانياً: التمثيل المتعدد الاطراف : كما نعلم ان الحكومة الائتلافية في العراق تمثل بمجموعة من التيارات السياسية والاحزاب، وهذا بدوره يمثل تمثيلاً شامل لمختلف الاصوات في المجتمع العراقي مما يعزز الشرعية للحكومة.

ثالثاً: دورها في ادارة الازمات: في حالة حدوث ازمات داخل البلاد او خارجه، تمتلك الحكومات الائتلافية في العراق قدرة فعالة في التعامل مع مثل هذه الازمات ، وذلك لا نها تمثل مختلف الآراء والخبرات، وهذا بدوره يمثل سهولة اتخاذ القرارات الصعبة والمصيرية في البلاد([34]).

رابعاً: دورها في تحقيق الاستقرار الاقتصادي :كما ذكرنا فيما سبق ان الحكومات الائتلافية في العراق تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي، كما انها تعمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وذلك من خلال صياغة سياسات تعمل على تشجيع النمو الاقتصادي وخلق فرص عمل للمواطنين، وهذا بدوره يعمل على تعزيز الثقة في الحكومة، ويقلل التوتر الاجتماعي في العراق ([35]).

خامساً: تتمثل بنها حكومات متعددة الاطراف: اذ تتمثل الحكومات الائتلافية في العراق من مجموعة من الاحزاب والتيارات السياسية، وهذا بدوره يضمن تمثيل واسع الى مختلف المصالح العامة في البلاد، والمشاريع السياسية، وهذا بدوره يمنع تمركز السلطة في يد واحدة، وهذا بدوره يقلل الصراعات الداخلية في البلاد ([36]).

لذا فأن الحكومة الائتلافية في العراق استطاعت ان تحقق الاستقرار السياسي في البلاد من خلال تحقيق التوافق الوطني، والذي يتمثل من خلال مشاركة مختلف الطوائف السياسية والدينية والعرقية في العملية السياسية في البلاد، هذا بدوره خلق إعادة البناء الثقة بين الحكومة والشعب التي كانت مفقودة قبل 2003، فضلا عن ذلك أعادة بناء قوات الامن والجيش وتحديث استراتيجيات مكافحة الارهاب والعمل على خلق بيئة أكثر استقراراً في

العراق، ومن خلال هذه الجهود استطاعت الحكومة الائتلافية في العراق ان تعمل على تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد ([37]).

الخاتمة والتوصيات

نستنتج من البحث الحكومات الائتلافية ودورها في تحقيق الاستقرار السياسي ،ان الحكومات الائتلافية في العراق ليست على مستولى واحد، بمعنى ان هنالك انواع من الحكومات الائتلافية في العراق، اذ ان الحكومات الائتلافية في العراق تم تشكل على اساس ببرنامج حكومي صوت عليه البرلمان، فضلاً عن ذلك كان لعامل الخارجي والذي يتمثل في الاحتلال الامريكي للعراق عام 2003 دور كبير في تشكيل الحكومات الائتلافية، لذا تعتبر الحكومات الائتلافية لها دور كبير في تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد وذلك من خلال ان الحكومات الائتلافية اعتمدت في تشكيلها على تحالف مجموعة من الاحزاب وهذا بدوره يعمل على تحقيق الاستقرار السياسي في البلاد، فضلاً عن ذلك ان الحكومة الائتلافية تعتبر من اكثر المؤسسات التي تؤثر بشكل مباشر على الاحزاب السياسية في الحكومة، واخيراً وليس اخراً يعتبر الوعي السياسي من اهم العوامل التي ساهمت في تشكيل الحكومة الائتلافية في العراق وخاصتاً عندما كان منعدماً قبل عام 2003

اهم التوصيات التي تم التوصل لها في البحث:

-احترام ارادة الناخب العراقي وفق المنهج الديمقراطي.

-توثيق الصلة بين المرشح والناخب

-اذ يعتبر هذا النظام واضح وسهل للناخب من اجل انتخاب من يمثله.

الهوامش:

([1]) خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق 2003 والقوى المؤثرة فيه، بيت الحكمة، بغداد، 2013، ص77.

([2])حميد حنون خالد، الأنظمة السياسية ط3،شركة العايك للطباعة ،القاهرة، 2010،ص3

(3) سعاد الشرقاوي، النظم السياسية في العالم المعاصر، مركز الدراسات الاستراتيجية،القاهرة،2027، ص225.

([4]) احمد عاكف جمال ،فوضى التحالفات السياسية في العراق ،جريدة البيان (الإمارتية) 19 كانون الثاني ،يناير ،2018 ،ص33.

([5]) حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومة الائتلافية ، بيروت ،منشورات زين الحقوقية ،العدد 2،حزيران ،2013ص 55.

([6]) زياد خليل العاني، قضايا في نقد الحكومة الائتلافية في العراق ،بيروت ،2009 ،ص12.

(7) مها جابر سلمان الربيعي ،النظام السياسي في العراق (بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ،2018،ص86.

([8]) جون ستيوارت مل ،الحكومات البرلمانية ،ترجمة إميل الفوري، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، كانون الثاني ، 2013،ص 112

([9]) سعاد الشرقاوي ،مصدر سبق ذكره،ص55.

([10]) معتز فيصل العباسي ،التزامات الدولة المحتلة تجاه البلد المحتل – دراسة حالة العراق ، منشورات الحلبي الحقوقية عدد8 تموز ،2009 ،ص67.

([11]) كريم فرمان، كيفية عمل النظام السياسي ، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،2009،ص212

([12]) نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع . عمان ،1999، ص198

([13]) نعمان احمد الخطيب ،مصدر سبق ذكرة،ص89.

([14]) حميد حنون خالد، مبادى القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد ،ص265.

([15]) المادة (2) من قانون ادارة الدولة للمرحلة الانتقالية لعام 2004.

([16]) عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة سياسية، دار الهدى للنشر والتوزيع، بيروت،1997،الجزء الثاني، ص79.

([17]) المصدر نفسة ،ص 8،.

([18]) حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص 95.

([19]) المصدر نفسة ،105.

([20]) عبد الستار الكعبي ،النظم السياسية المقارنة :دارا لثقافة للنشر والتوزيع ،عمان،2000،ص67.

([21]) كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية ، الكويت ، وكالة المطبوعات للنشر ، ط1، 1985، ص77.

([22]) سعاد الشرقاوي ، مصدر سبق ذكره ،ص 46، المصدر نفسة ص 98.

([23]) الدستور العراقي ،2005، مادة 66

([24]) سعاد الشرقاوي ،مصدر سبق ذكره،ص58

([25])إبراهيم سعيد البيضاني، الدولة العراقية الهشيشة ، مجلة حمورابي ، العدد(9) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ،2014، ص 12.

(26)المصدر نفسة ، ص15.

([27]) حميد حنون خالد ، مصدر سبق ذكره ، ص 122.

([28])جمال عزيز العاني ، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق، (الفقر –البطالة-الفساد) مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد (9) ، 2012،ص24.

([29])حسين علوان الربيعي ، حكومة الشراكة الوطنية، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (41)، 2011، ص 23.

([30])خميس البدري ، الثقافة السياسية والنظام السياسي، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد (28) ، 2004،ص26.

([31])المصدر نفسة ، ص30.

([32]) رند رحيم، مراقبة الديمقراطية في العراق ،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (279) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2009،ص13.

([33]) المصدر، نفسة ،22.

([34])عامر حسن فياض ، أحجار كريمة في مستنقع أسن، حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد(317) ، دار الرواد للطباعة والنشر ،2006،ص23.

([35]) سعاد الشرقاوي ،مصدر سبق ذكره ،ص 46، مصدر سبق ذكره ،ص 120

([36]) نغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية واثرها على مستقبل العراق الجديد، المستقبل العربي ، مركز الوحدة العربية ،السنة الحادية والثلاثون ، العدد (361) ،بيروت ، 2009 ،ص15.

([37])المصدر نفسة ،ص22.

المصادر

اولاً: الوثائق الرسمية:

1-دستور العراق 2005.

2-جريدة الوقائع العراقية العدد (3981) لسنة 2004

ثانياً :الكتب:

1. جون ستيوارت مل ،الحكومات البرلمانية ،ترجمة إميل الفوري، المركز العربي لأبحاث ودراسة السياسات، بيروت ، كانون الثاني ، 2013،
2. حميد حنون خالد ،الأنظمة السياسية ط3،شركة العايك لطباعة ،القاهرة،2010،
3. حميد حنون خالد، مبادى القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق ، مكتبة السنهوري ، بغداد .
4. خيري عبد الرزاق جاسم، نظام الحكم في العراق 2003 والقوى المؤثرة فيه ، بيت الحكمة ، بغداد ، 2013،
5. زياد خليل العاني، قضايا في نقد الحكومة الائتلافية في العراق ،بيروت ،2009 ،
6. سعاد الشرقاوي ،النظم السياسية في العالم المعاصر ، مركز الدراسات الاستراتيجية ،القاهرة ،2027.
7. عبد الستار الكعبي النظم السياسية المقارنة : دار الثقافة للنشر والتوزيع :عمان،2000.
8. عبد الوهاب الكيالي ، موسوعة سياسية ، دار الهدى للنشر والتوزيع ، بيروت 1997الجزء الثاني، ص79.
9. كريم فرمان، كيفية عمل النظام السياسي ، الدار العربية للموسوعات ،بيروت ،2009،
10. كمال المنوفي، نظريات النظم السياسية ، الكويت ،وكالة المطبوعات للنشر ، ط1، 1985.
11. نعمان احمد الخطيب، الوجيز في النظم السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان ،1999،

ثالثاً: المجلات:

1. إبراهيم سعيد البيضاوي، الدولة العراقية الهشيشة ، مجلة حمورابي ، العدد(9) ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، بغداد ،2014.
2. احمد عاكف جمال ،فوضى التحالفات السياسية في العراق ،جريدة البيان (الإمارتية) العدد19 كانون الثاني ،يناير ،2018 .
3. جمال عزيز العاني، ثلاثية الفشل الاقتصادي في العراق، (الفقر –البطالة-الفساد) مجلة حمورابي ، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية ، بيروت ، العدد (9) ، 2012.
4. حسين علوان الربيعي، حكومة الشراكة الوطنية ، مجلة العلوم السياسية ، جامعة بغداد، العدد (41) ، 2011.
5. حيدر المولى، التضامن الوزاري والحكومة الائتلافية ، بيروت ،منشورات زين الحقوقية ،العدد 2،حزيران،2013،
6. خميس البدري، الثقافة السياسية والنظام السياسي، مجلة العلوم السياسية ،جامعة بغداد ، العدد (28) ، 2004.
7. رند رحيم، مراقبة الديمقراطية في العراق ،المستقبل العربي ،مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (279) ، كلية العلوم السياسية ، جامعة النهرين ،2009.
8. عامر حسن فياض ، أحجار كريمة في مستنقع أسن، حول الثقافة واشكالية التحول الديمقراطي في العراق ، مجلة الثقافة الجديدة ، العدد(317) ، دار الرواد للطباعة والنشر ،2006.
9. معتز فيصل العباسي ،التزامات الدولة المحتلة تجاه البلد المحتل – دراسة حالة العراق ، منشورات الحلبي الحقوقية العدد 8 تموز 2009.
10. نغم نذير شكر، دور الثقافة والتربية في بناء الوحدة الوطنية واثرها على مستقبل العراق الجديد، المستقبل العربي، مركز الوحدة العربية ،السنة الحادية والثلاثون ، العدد (361) ،بيروت، 2009 .

رابعاً: الرسائل والاطاريح:

1- مها جابر سلمان الربيعي ،النظام السياسي في العراق (بحث في الديمقراطية التوافقية واشكالياتها) ،رسالة ماجستير غير منشورة ،كلية العلوم السياسية ،جامعة النهرين ، 2018.

مجلة إكليل للدراسات الانسانية
التصنيف الورقي: العدد 18 / حزيران/2024
IASJ–Iraqi Academic Scientific Journals المجلد(5)- العدد(2)-الجزء(3)

Coalition governments in Iraq And its impact in Stability The Politician

Assist Lect. Sabreen Ahmad Maged

College Of Law - University Of Diyala

Sabreenahmdmjyed@gmail.com

Keywords: Coalition government. Political stability. Iraq

Summary:

Coalition governments in the political system are the participation of a group of parties to form a government. Coalition governments in Iraq are considered a form of government as they work to share power in the country and work to contain ethnic and religious diversity in the country. Therefore، the governments The coalition plays a prominent role in achieving political stability، because it represents the various sects that exist in the country and also works to confront the challenges facing the country. Therefore، confronting these challenges requires strong and wise management between the parties in order to ensure the strength of the state and its continued effectiveness. In addition، coalition governments are not of one type، but rather there are two types of coalition governments، which are represented in the following manner: competitive coalition governments and consensual coalition governments، as is the case in Iraq، as the external factor is considered to have a major impact on the establishment of coalition.